التقرير السابع والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار المجلس 1970 (2011)

المحتويات

أولا– مقدمة 6

ثانيا– التقدم المحرز في خريطة الطريق 6

(1) التقدم المحرز في المبادئ الرئيسية للعمل المُجدَّد 6

(أ) ضمان التخصيص الفعال للموارد 6

(ب) تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة 7

(ج) تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية الليبية 8

(د) زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية 9

(2) التقدم المحرز في التحقيق 10

(أ) أعمال العنف في عام 2011 11

(ب) مرافق الاحتجاز 11

(ج) الجرائم المتعلقة بالعمليات التي جرت في الفترة من 2014 إلى 2020 11

(د) الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين 12

ثالثا– تقييم التقدم المحرز والتحديات 14

(1) تقييم الأهداف في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير 14

(2) **التحديات الرئيسية** 15

رابعا– التطلع إلى المستقبل – خريطة طريق لاستكمال مرحلة التحقيق في الحالة في ليبيا 16

(1) السياق: التقدم المحرز وحتمية الإنجاز 16

(2) عملية جماعية: وضع خريطة طريق لاستكمال مرحلة التحقيق 18

(3) الإجراءات المندرجة في إطار خريطة الطريق لاستكمال مرحلة التحقيق: أيار/مايو 2023 – كانون الأول/ديسمبر 2025 19

(4) الإجراءات التالية لاستكمال مرحلة التحقيق: مرحلة القضاء والتكامل 20

خامسا– الخاتمة 21

موجز تنفيذي

هذا التقرير هو التقرير السابع والعشرون لمكتب المدعي العام عملا بقرار مجلس الأمن 1970 (2011)، الذي أحال بموجبه المجلس الحالة في ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

ففي الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل مكتب المدعي العام (''المكتب'') تنفيذ استراتيجيته المُجدَّدة بشأن الحالة في ليبيا، والتي ورد بيانها أصلاً في التقرير الثالث والعشرين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (''المحكمة'') إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (تقرير نيسان/أبريل 2022)، وسعى إلى وضع خريطة طريق من أجل النجاح في استكمال مرحلة التحقيق من أنشطته المتعلقة بهذه الحالة بحلول نهاية عام 2025.

وينقسم هذا التقرير إلى قسمين. فالقسم الأول يورد مستجدات التقدم الذي أحرزه فريق ليبيا الموحد (''الفريق'')، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في مسارات التحقيق الأربعة الرئيسية التي تحددت في إطار استراتيجية المكتب المتعلقة بالتحقيق، بالاعتماد على التعاون مع المجتمعات المحلية المتضررة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والدول الأطراف.

ويقدم القسم الثاني، الوارد في الفرع الرابع، خريطة طريق من أجل استكمال أنشطة التحقيق التي يقوم بها المكتب في الحالة في ليبيا، بناءً على التقدم المحرز حتى الآن ويورد التقدم المتوقع إحراز المزيد منه في شكل تقديم طلبات إصدار أوامر قبض والشروع المحتمل في المحاكمات. وتتماشى خريطة الطريق مع الاستراتيجية المُجدَّدة للمكتب فيما يتعلق بهذه الحالة، والوارد بيانها أصلا في تقرير نيسان/أبريل 2022، وتستند إلى النشاط الميداني المتزايد والجهود المعززة المبذولة للقيام بعمليات القبض كما تستند إلى التعاون والتوعية المعززيْن مع السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

وكما سيرد بالتفصيل أدناه، بلغنا معالم بارزة في الاضطلاع بولاية المكتب في الفترة المشمولة بالتقرير (تشرين الثاني/نوفمبر 2023– أيار/مايو 2024)، ومنها ما يلي:

- أُحرِز تقدم إيجابي فيما يتعلق بمسارات التحقيق الرئيسية للمكتب. فطيلة الفترة المشمولة بهذا التقرير، خرج الفريق فيما يزيد على 18 بعثة إلى ثلاث مناطق، وجمع ما يزيد على 800 عنصر من عناصر الأدلة، بما في ذلك مواد التسجيلات المصورة والصوتية، ومعلومات الأدلة الجنائية، والصور الساتلية، كما أجرى العديد من عمليات فرز الشهود والمقابلات معهم.
- ومن أوجه التقدم الإيجابية فيما يتعلق بالعمل مع السلطات الليبية وإجراء أنشطة في ليبيا ما يلي:
  - أجرت نائبة المدعي العام نزهة شميم خان زيارة ثانية إلى ليبيا وتونس في الفترة من 20 إلى 25 نيسان/أبريل 2024. وفي خلال زيارتها إلى طرابلس، اجتمعت نائبة المدعي العام خان بالنائب العام في ليبيا لمناقشة التعاون والتكامل واستراتيجية القبض وشرعت في العمل بشأن الاستكمال المحتمل للتحقيقات في ليبيا عملاً بالقرار 1970 (2011)، وكذلك بشأن الوجود المعزز للمكتب في طرابلس. كما تواصلت نائبة المدعي العام خان مع مجموعات المجني عليهم بشأن عمل المكتب واستكمال تحقيقات المكتب والتركيز على المرحلة القضائية من

أنشطته فيما يتعلق بالحالة في ليبيا وكذلك بشأن سياسة المكتب المتعلقة بالتكامل والتعاون. وكانت هذه الاجتماعات بناءة إذ حققت نتائج واضحة وإيجابية للاستمرار في العمل من أجل تحقيق المساءلة.

- وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المكتب زيارتين إلى ليبيا. فبعد مضي سنة لم تصدر فيها أي تأشيرات لمكتب المدعي العام، أُصدِرت تأشيرات دخول متعدد في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، وأُصدِرت مرة أخرى في خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. وأجريت الزيارة الأولى على مستوى الفريق في كانون الأول/ديسمبر 2023.

- وسرع المكتب وتيرة عمله مع السلطات الوطنية الأخرى عملاً بمبدأ التكامل، حيث ساهم مساهمة فعلية في التحقيقات التي تجريها وكالات إنفاذ القانون المحلية في ثماني دول أطراف بشأن الجرائم الدولية المدعى بارتكابها في ليبيا. وواصل المكتب تعاونه الوثيق مع السلطات المحلية داخل الفريق المشترك المعني بالجرائم التي تمس المهاجرين.

- واستمر المكتب في تعميق وتوسيع نطاق عمله مع الشركاء في المجتمع المدني:

  - فبالإضافة إلى عقد نائبة المدعي العام خان لاجتماعات مع منظمات المجتمع المدني في طرابلس في خلال زيارتها، في 25 نيسان/أبريل 2025، اجتمعت مع منظمات المجتمع المدني الليبية في تونس العاصمة. وفي خلال هذا الاجتماع، أكدت نائبة المدعي العام خان التزام المكتب بتحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا والاستمرار في العمل مع منظمات المجتمع المدني. وناقشت الاستكمال الذي يتوقف على تكثيف العمل مع السلطات الوطنية بناء على مبادئ التعاون والتكامل. وطرحت منظمات المجتمع المدني أسئلة مهمة والتزمت بالاستمرار في العمل بشأن هذه المسائل.

  - وواصل الفريق اتصالاته المعززة بشأن الحالة في ليبيا مع المجني عليهم وجمعياتهم وممثليهم ومع منظمات المجتمع المدني الأخرى، مدعوما بالحضور المنتظم للمكتب في المنطقة.

  - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، شارك الفريق مع قلم المحكمة الجنائية الدولية في اجتماعات توعية مع منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون بشأن الحالة في ليبيا. وكان الهدف من الاجتماعات شرح عمل المحكمة الجنائية الدولية وأدوار كل جهاز من أجهزة المحكمة، وتقديم مستجدات التقدم المحرز في حدود ما يقتضيه الحفاظ على السرية، وكان الهدف منها أيضا الاستماع إلى الآراء والشواغل والإجابة على الأسئلة.

وتحققت هذه النتائج رغم التحديات المستمرة الناجمة عن المشهد السياسي المعقد والحالة الأمنية في ليبيا، وما يعانيه المكتب ككل من قيود على الموارد.

وبناء على الزخم الذي تشهده حاليا تحقيقات المكتب وتواصله مع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك السلطات الليبية، وضع المكتب خريطة طريق لما اقتُرح من استكمال أنشطته التحقيقية في الحالة في ليبيا. وكما ورد بالتفصيل في هذا التقرير، تتوخى خريطة الطريق زيادة تسريع وتيرة عمل المكتب لدعم التنفيذ الفعال والنهائي للاستراتيجية المُجدَّدة لهذه الحالة والتي حددها المكتب أصلاً في نيسان/أبريل 2022. وبعد التشاور مع السلطات الليبية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في الأشهر الستة الماضية،

يرى المكتب أن تحقيق هذه الاستراتيجية الحالية سيُمثِّل استجابة ناجحة من المكتب للولاية والاختصاص القضائي الحالي المنصوص عليهما في قرار المجلس 1970 (2011).

وكما ورد تناوله في خريطة الطريق، سيشمل ذلك تقديم طلبات لاستصدار أوامر قبض إضافية عبر عدة مسارات من مسارات التحقيق ذات الأولوية ورد بيانها في استراتيجية الحالة، إلى جانب تعميق الجهود فيما يتعلق باستراتيجية القبض وتعقب الهاربين وصون الأدلة للسماح بانتقال موفق إلى المرحلة القضائية من أنشطته قبل نهاية عام 2025. وكحد أدنى، وفي إطار خريطة الطريق هذه، يرغب المكتب في دعم الشروع في محاكمة واحدة على الأقل أمام المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بهذه الحالة قبل نهاية عام 2025، على أن تعقبها محاكمات متعددة خلال المرحلة القضائية.

وبعد استكمال مرحلة التحقيق في عام 2025، لن يسعى المكتب إلى استصدار أوامر قبض إضافية أمام الدائرة التمهيدية. وفي هذه المرحلة، يمكن للمجلس أيضا أن ينظر في الطريقة التي يرغب بها في تسجيل استكمال مرحلة التحقيق، بما في ذلك ما يتعلق بشروط تقديم المكتب للتقارير فيما يتعلق بهذه الحالة.

وتحدد خريطة الطريق أيضا عددا من الأنشطة لما بعد عام 2025 والتي يمكن الاضطلاع بها لتأمين تركة دعم إيجابية طويلة الأجل للسلطات الليبية، بما يتماشى مع السياسة الجديدة للمكتب في التكامل والتعاون.[1] وبموجب هذه السياسة الجديدة، يحدد المكتب ''نهجا ثنائي المسار''، يهدف إلى التحقيق المشترك للنتائج أمام المحكمة الجنائية الدولية والسلطات القضائية الوطنية.

ويظل استمرار تعاون السلطات الليبية أمرا حيويا في إحراز تقدم نحو استكمال العمل على النحو المبين في خريطة الطريق، وفي إرساء أسس علاقة مستمرة في إطار التكامل. ويعد هذا التعاون أساسيا في الوقت الذي يسعى فيه المكتب إلى العمل مع السلطات الوطنية لإجراء تقييم دقيق لما تم إنجازه وما يمكن واقعيا تحقيقه محليا.

وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب عمله مع المجتمع المدني في خلال الفترة التي تسبق استكمال أنشطة التحقيق، وبعد ذلك عندما يتحول الاهتمام بشكل كامل إلى القبض والمحاكمات وجهود التكامل. وسيستمر أيضا التزام المكتب بحماية سلامة المجني عليهم والشهود ورفاههم البدني والنفسي وكرامتهم وخصوصيتهم إلى ما بعد أي تاريخ إنجاز محتمل.

وفي الأشهر المقبلة، سيواصل المكتب السعي إلى إقامة شراكة بين جميع من يتعامل معهم من أصحاب المصلحة داخل ليبيا وخارجها حتى يتأتى تسريع وتيرة عمله نحو استكمال أنشطة التحقيق استكمالا فعالا، استنادا إلى جهد جماعي يرمي إلى تحقيق التوقعات القائمة والمشروعة لجميع المتضررين من الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

[1] راجع: OTP Policy on Complementarity and Cooperation, April 2024, available at: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2024-04/2024-comp-policy-eng.pdf.

أولا– مقدمة

1 - أحال مجلس الأمن الحالة في ليبيا اعتبارا من 15 شباط/فبراير 2011 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (''المحكمة'') بموجب القرار 1970 (2011).

2 - وهذا هو التقرير الرابع منذ أن وضع المدعي العام الاستراتيجية المُجدَّدة وخريطة الطريق فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، والتي تعكس المبادئ الرئيسية للعمل المُجدَّد، ومسارات التحقيق الرئيسية، والمعالم التفصيلية التي يمكن على أساسها قياس فعالية عمله.

3 - وعلى غرار التقارير الثلاثة السابقة، يقدم هذا التقرير مستجدات التقدم المحرز والتطورات الحاصلة في كل مجال من هذه المجالات، مع تحديد الخطوات الرئيسية المتخذة في الفترة المشمولة بهذا التقرير (تشرين الثاني/نوفمبر 2023 – أيار/مايو 2024)، والتحديات الرئيسية، والأولويات التي تم تحديثها للأشهر الستة المقبلة. ويقدم التقرير أيضا خريطة طريق لاستكمال مرحلة التحقيق من أنشطته بحلول نهاية 2025، مستندا إلى التقدم المحرز في السنتين الأخيرتين.

4 - وجدير بالإشارة أن المدعي العام بمجرد توليه لمنصبه تنحى فورا وطوعا عملا بالمادة 42 (6) من نظام روما الأساسي عن أي دعوى قد ينشأ فيها تضارب في المصالح بسبب مشاركته السابقة في إجراءات المحكمة بصفته محاميا. وتولت مسؤولية الإشراف على التحقيقات نائبة المدعي العام نزهة شميم خان، فيما يتعلق بأي مسار من مسارات تحقيق يسري عليه هذا التنحي.

ثانيا– التقدم المحرز في خريطة الطريق

5 - حدد المدعي العام، في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2022، مسارات التحقيق الأربعة ذات الأولوية فيما يتعلق بالتحقيق في ليبيا بالإضافة إلى المبادئ الأساسية للعمل المُجدَّد في الحالة في ليبيا. والمبادئ الرئيسية للعمل المُجدَّد فيما يتعلق بالحالة في ليبيا هي:

(أ) إعطاء الأولوية للحالة وتخصيص الموارد لتعكس ذلك؛

(ب)اتباع نهج متجدد لتمكين المتضررين من الجرائم المدعى بارتكابها في ليبيا؛

(ج) اتباع نهج جديد في العمل مع السلطات الليبية؛

(د) وضع سياسة استباقية للتعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين.

6 - ويرد أدناه بيان التقدم المحرز في كل نقطة عمل وفي المسارات الرئيسية للتحقيق. ويناقش هذا التقرير التقدم المحرز في التحقيقات في حدود ما يقتضيه الحفاظ على السرية المطلوبة لسلامة التحقيقات الجنائية الجارية وتماشيا مع الأوامر القضائية.

(1) التقدم المحرز في المبادئ الرئيسية للعمل المُجدَّد

(أ) ضمان التخصيص الفعال للموارد

7 - تظل الحالة في ليبيا تمثل أولوية كبيرة بالنسبة للمكتب، باعتبارها إحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وستظل كذلك في خلال أنشطته المتسارعة نحو استكمال مرحلة التحقيق من مراحل عمله. وستظل ثمة حاجة إلى الموارد في خلال مرحلة القضاء والتكامل من أنشطته على النحو الوارد بيانه في الفرع الرابع.

8 - وكما ورد ذكره في التقرير الأخير، طلب المكتب زيادة في الأموال في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 لمعالجة المخاطر الاستراتيجية الرئيسية التي تم تحديدها. ورغم إقرار جمعية الدول الأطراف بضرورة تقديم المزيد من الدعم لأنشطة المكتب، تظل الموارد الإجمالية التي تم اعتمادها للميزانية البرنامجية العادية غير كافية لسد ثغرة القدرات التي لا تزال تؤثر على المكتب. ويُعِدّ المكتب حاليا مقترح ميزانيته لعام 2025 وسيسعى إلى معالجة أوجه القصور الهيكلي التي لا تزال قائمة، ولاسيما فيما يتعلق بدعم العمليات الميدانية وتعقب المشتبه فيهم. ويرحب المكتب ترحيبا كبيرا باستمرار دعم أنشطته وتزايده، بما في ذلك في الحالة في ليبيا.

9 - وبالإضافة إلى الميزانية العادية، تم دعم فريق ليبيا الموحد عن طريق إيفاد موظفين معارين من الدول الأطراف ومن خلال الاستعانة بالمساهمات في الصناديق الاستئمانية للتكنولوجيا المتقدمة والقدرات المتخصصة.

10 - ويظل تعزيز قدرة المكتب على التحقيق في التدفقات المالية وعائدات الجريمة وتعقب المشتبه فيهم يشكل أولوية. ولمعالجة ذلك، يقوم المكتب في الوقت الراهن بإنشاء وحدة للتحقيقات المالية وأجرى كذلك مؤخرا تدريبا مخصصا لموظفيه على التحقيقات المالية، وفرته بسخاء سلطات المملكة المتحدة.

(ب)تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة

11 - في الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل المكتب تعزيز عمله مع المجني عليهم والشهود والمجتمعات المتضررة اعترافا بدورهم الحاسم في تحقيقات المكتب والتحقيقات التي يجريها شركاؤه. وقد أنشأ المكتب آلية للتفاعل والاجتماع بانتظام مع شركاء المجتمع المدني وجمعيات المجني عليهم لضمان أن أصوات المجني عليهم تلقى آذانا صاغية، ولاسيما فيما يتعلق باستكمال مرحلة التحقيق من مراحل عمل المكتب في ليبيا. وكما ورد ذكره في التقارير السابقة، فإن للناجين وأسر المجني عليهم أهمية محورية في هذا التحقيق.

12 - وركز الفريق على الوفاء بالتزاماته بحماية سلامة المجني عليهم والشهود وسلامتهم البدنية والنفسية، وكرامتهم وخصوصيتهم. كما ركز على تقديم الدعم الطبي والنفسي حسب الحاجة للحفاظ على الأدلة. وتجسيدا للأولوية التي يوليها المكتب لضمان الدعم النفسي الفعال، عزز المكتب قدرته في مجال الدعم النفسي الاجتماعي المقدم في مختلف الحالات بما في ذلك الحالة في ليبيا.

13 - وقد عمل الفريق مع منظمات المجتمع المدني داخل المنطقة وخارجها بغرض إحراز تقدم في مسارات التحقيق الرئيسية. ويشمل هذا عقد اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني التي قدمت بلاغات في إطار المادة 15 فيما يتعلق بالحالة في ليبيا.

14 - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اجتمع الفريق أيضا بما يزيد على 25 منظمة من منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان لمناقشة عملهم والمساهمات التي يمكنهم تقديمها لتحقيقات المكتب. ويسعى الفريق إلى إجراء حوار مع منظمات المجتمع المدني كل أسبوع. وفي خلال تلك الاجتماعات، استفاد المكتب استفادة كبيرة بالاستماع إلى تطلعات المجني عليهم ومنظمات المجتمع المدني إلى وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الدولية.

15 - وأكدت منظمات المجتمع المدني رأيها القائل بضرورة إبراز عمل المكتب إبرازا كبيرا فيما يتعلق بالنتائج الملموسة الناجمة عن هذه الحالة، وبلَّغت بوضوح عن توقعاتها في إجراء محاكمات في المحكمة الجنائية الدولية وأمام المحاكم الليبية فيما يتعلق بمرتكبي

الجرائم الدولية المدعى بارتكابها. ويحيط المكتب علما بالشواغل التي أعرب عنها العديد من المنظمات فيما يتعلق بقدرة السلطات الليبية والجهاز القضائي الليبي على إحراز تقدم في أعمال التحقيق والمقاضاة في بعض الدعاوى، كما أعربوا عما يساورهم من قلق شديد إزاء القيود المفروضة على المجتمع المدني.

16 - وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2023، شارك الفريق في مهمة توعية في تونس مع قلم المحكمة. وكانت هذه فرصة للاجتماع بالجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة والمساءلة عن الجرائم في ليبيا. وجرت هذه الاجتماعات في إطار مجموعات صغيرة ولقاءات فردية سمحت بمزيد من المشاركة والمناقشة المباشرة بشأن الاهتمامات والتحديات الفردية. ومن خلال الحوار المفتوح، تلقى المشاركون توضيحات بشأن عمل المحكمة وتمكنوا من طرح أسئلة بشأن المسائل التي تمسهم. وأشار المشاركون في هذه الاجتماعات أيضا إلى القيود المفروضة على التواصل بين منظمات المجتمع المدني في ليبيا والمنظمات الدولية.

17 - وفي خلال التبادل المنتظم للآراء في الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الفريق مع المجتمع المدني بشأن استراتيجية المكتب لاستكمال التحقيقات بحلول نهاية عام 2025. كما جرت مناقشات بناءة بين المجتمع المدني والمدعي العام ونائبة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في خلال اجتماعات جمعية الدول الأطراف في مدينة نيويورك.

18 - ومن المهم الإشارة إلى أن نائبة المدعي العام خان اجتمعت بممثلي المجتمع المدني في طرابلس وتونس العاصمة في خلال زيارتها الأخيرة. وكانت هذه فرصة أخرى للعديد من المجني عليهم في الجرائم المرتكبة في ليبيا للتشاور وسماع الآراء ومناقشة شواغل تتعلق بجهود المساءلة.

19 - وكانت أيضا فرصة لشرح سياسة المكتب بشأن التكامل والتعاون. فالتكامل مبدأ تأسيسي في نظام روما الأساسي. ويحدد إعلان المكتب عن إطلاق ورقة سياسته بشأن التكامل والتعاون السبل الجديدة التي يسعى من خلالها المكتب إلى توسيع نطاق أثره على عمليات المساءلة في شتى بلدان الحالات. فالغرض من ورقة السياسات تقريب المكتب من المجتمعات المحلية ومساعدته على تسخير عمل السلطات الوطنية. ويكفل العمل مع بلدان الحالات جمعنا للأدلة، وفهمنا للتحديات واطلاعنا على ما يجري الاضطلاع به على الصعيد الوطني.

(ج) تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية الليبية

20 - كما تم التأكيد عليه في التقارير السابقة، فإن التعاون مع السلطات الليبية وإقامة شراكة أكبر بين المكتب وليبيا يظلان يشكلان عنصرا رئيسيا في عمل المكتب في هذه الحالة. وكان هذا محور المناقشات التي أجريت في خلال الزيارة الأخيرة التي قامت بها نائبة المدعي العام إلى ليبيا. ويولي المكتب أولوية لفتح مكتب اتصال في طرابلس لتعزيز هذا التعاون.

21 - ويسر المكتب أن يعلن أن التعاون مع السلطات الليبية قد زاد بطرق مهمة في الفترة المشمولة بهذا التقرير.

22 - أولاً، تلقى المكتب دعما بالغ الأهمية لإحراز تقدم في عمله من سعادة السفير السيد زياد س. س. دغيم وأعضاء سفارة دولة ليبيا في لاهاي، وشمل ذلك عقد عدة اجتماعات مهمة مع أعضاء الفريق، وإصدار تأشيرات دخول متعدد مرتين في الأشهر الستة الماضية.

23 - ثانياً، أسفر هذا التعاون المعزز عن عقد اجتماع مع النائب العام في ليبيا، السيد الصديق الصور. وفي خلال زيارة نائبة المدعي العام إلى ليبيا في نيسان/أبريل 2024، كانت المناقشات مع السلطات بناءة وموضوعية، وتطرقت إلى رؤية المكتب للإنجاز

المحتمل لأجزاء من تحقيقه، وجهود المساءلة في ليبيا، واستراتيجية القبض وحماية الشهود. وسيدعم هذا الحضور المعزَّز تعزيز المساءلة في ليبيا، وسيدعم العمل مع السلطات التقنية ذات الصلة في ليبيا بما في ذلك الجهات المشاركة في تحليل الأدلة الجنائية ومسرح الجريمة، ويدعم الاستجابة السريعة لطلبات المكتب الرامية إلى الحصول على المساعدة لإحراز تقدم في تحقيقاته وإجراء أعمال المقاضاة في نهاية المطاف.

24 – وأوردت نائبة المدعي العام في اجتماعاتها تفاصيل بشأن خريطة الطريق المقترحة لاستكمال مرحلة التحقيق وأكدت أن خطة الإنجاز التي وضعها المكتب رهينة بتعاون السلطات الليبية. ولاحظت نائبة المدعي العام خان أنه حتى تاريخ الاستكمال المقرر، سيواصل المكتب تحقيقاته عملا بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1970 (2011)، والذي بمقتضاه أحال الحالة في ليبيا إلى مكتب المدعي العام. وبعد ذلك التاريخ، يعتزم المكتب الانتقال إلى الإجراءات القضائية، بينما يواصل عمله بشأن استراتيجيات القبض، ودعم السلطات الوطنية، وضمان وفائه بالتزاماته بحماية المجني عليهم والشهود وتواصله مع السلطات الوطنية.

25 – وناقشت نائبة المدعي العام خان كذلك الجهود الرامية إلى تحسين التكامل والتعاون مع السلطات الليبية لتعزيز المساءلة. وقالت نائبة المدعي العام إن المحكمة ستتابع الدعاوى بنفسها، بينما ستقدم الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى المساءلة، معولة على الإنشاء المتوقع لمكتب في طرابلس تابع لمكتب المدعي العام.

26 – ويعتزم الفريق العودة إلى ليبيا عدة مرات أخرى في الفترة المشمولة بهذا التقرير لمواصلة المناقشات الملموسة من أجل المساءلة على الجرائم المرتكبة في ليبيا.

(د) زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية

27 – واصل المكتب عمله على نطاق واسع مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية لدعم أنشطته في مجال التحقيق والمقاضاة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، وتعزيز مسارات التحقيق الأربعة الرئيسية وضمان التنفيذ الفعال لمبدأ التكامل. وكما ورد بيانه أدناه، فإنه من المزمع أن يستمر هذا العمل وهذه الشراكة إلى ما بعد استكمال مرحلة التحقيق في هذه الحالة.

28 – وواصل المكتب، في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تقديم الدعم المباشر لثماني وكالات وطنية لإنفاذ القانون، من خلال تبادل المعلومات والأدلة. كما واصل تنفيذ طلبات المساعدة الموجهة إلى المكتب التي من خلالها تسعى الدول إلى إحراز تقدم في تحقيقاتها. وعملاً بهذا النهج التعاوني، أجرى الفريق مقابلات مشتركة مع السلطات الوطنية، وعقد اجتماعات منتظمة مع الشركاء المحليين والوكالات المحلية، وتبادل المعارف والشبكات والمعلومات بما يتماشى مع إطار التعاون المنصوص عليه في نظام روما الأساسي. وخرج مستشار التعاون الدولي المعين حديثا بالفريق في بعثات إلى بلدان أخرى لتعزيز التعاون القضائي وتحقيق مزيد من التقدم في عمل المكتب.

29 – وما فتئ الفريق يتلقى دعما فعليا من الدول والمنظمات بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (اليوروجست)، وما لا يقل عن ثماني سلطات وطنية لإنفاذ القانون والمقاضاة. ويود المكتب أن يشكر هذه الدول والمنظمات على دعمها لتحقيقات المكتب في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

30 - وواصل المكتب العمل الفعلي في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مع الفريق المشترك الذي يحقق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، والذي انضم إليه المكتب رسميا في عام 2022. وشمل هذا التعاون استكمال العديد من مهام التحقيق وعقد اجتماعات أسبوعية لتبادل المعلومات مع هؤلاء الشركاء الرئيسيين لضمان إحراز تقدم سريع في عمله. وعُقد اجتماع على المستوى الاستراتيجي لشركاء الفريق المشترك في كانون الأول/ديسمبر 2023، جمع كبار قادة الأعضاء والشركاء. وأعقب الاجتماعَ على المستوى الاستراتيجي اجتماعٌ على مستوى الخبراء عُقِد بالمحكمة الجنائية الدولية في آذار/مارس 2024 مع سلطات إنفاذ القانون والمقاضاة لتبادل معلومات عن مستجدات التقدم المحرز في مجال التحقيق والمجال القانوني والتحديات القائمة وتسخير الجهود الجماعية للوصول إلى النتائج.

31 - وواصل الفريق تركيز اهتمامه على كيفية استخدام تواصله مع السلطات الوطنية لضمان إجراء المقابلات بطريقة تتجنب الحاجة إلى العمل المزدوج الذي قد يؤدي إلى تعرض المجني عليهم للصدمة مرة أخرى.

32 - وسيواصل الفريق تركيز جهوده على المساءلة؛ ليس فقط عن طريق المقاضاة بالمحكمة الجنائية الدولية، بل أيضا من خلال التركيز على المقاضاة على المستوى الوطني سواء في ليبيا أو في دول أخرى. ويواصل المكتب عمله مع السلطات الليبية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن مسارات تحقيقه الرئيسية لزيادة قدرته على التفاعل مع جهود غيره من الهيئات القضائية الجنائية المختصة وجهات المساءلة ودعم تلك الجهود.

(2) التقدم المحرز في التحقيق

33 - كما ورد في التقارير السابقة، ينكب المكتب على عمله في أربعة مسارات رئيسية للتحقيق في الحالة الليبية، وهي: (أ) أعمال العنف في عام 2011؛ (ب) والجرائم المرتكبة في مرافق الاحتجاز؛ (ج) والجرائم المتعلقة بالعمليات التي جرت في الفترة من 2014 إلى 2020؛ (د) والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. وقد تقدم المكتب في هذه المسارات ذات الأولوية من التحقيق وسيواصل عمله لضمان إحراز تقدم في كل مسار من هذه المسارات ذات الأولوية قبل نهاية عام 2025.

34 - وأوفد المكتب ما يزيد على 18 بعثة لدعم جمع ما يزيد على 800 عنصر من عناصر الأدلة، بما فيها مواد التسجيلات المصورة والمسموعة، والمعلومات الطبية ومعلومات الأدلة الجنائية، والصور الساتلية. وأجري ما يزيد على 16 مقابلة، معظمها حضوريا وبعضها عن بعد، كما تم فرز وتقييم ما يزيد على 15 شاهدا فيما يتعلق بمسارات التحقيق الرئيسية.

35 - وفي سياق تحقيق المكتب، تلقى إفادات أدلى بها مجموعة واسعة من الأشخاص من المجني عليهم والخبراء والأشخاص موضع الاهتمام من جميع أنحاء ليبيا لإثبات الحقيقة وإعداد حجج قوية. وقام المكتب بجمع الإفادات وتلقي معلومات من العديد من المصادر المختلفة ويقوم بمراجعتها وتقييمها وإدراجها في التحقيق.

36 - وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى المكتب 28 بلاغاً متعلقا بالحالة في ليبيا من خلال بوابة مكتب المدعي العام OTPLink،[2] المتاحة للجمهور والمصممة لتبسيط عملية تقديم البلاغات في إطار المادة 15. وتسمح هذه البوابة للفريق بتلقي

[2] https://otplink.icc-cpi.int/

بلاغات متعددة ذات صلة بالحالة في ليبيا من المجني عليهم والشهود والمجتمعات المتضررة ومنظمات المجتمع المدني ومن الجماعات المشاركة في النزاع.

(أ) أعمال العنف في عام 2011

37 - كما أشير إليه في التقارير السابقة، جمع المكتب، في خلال تحقيقاته منذ إحالة مجلس الأمن للحالة، معلومات موثوق بها وشاملة بشأن أعمال العنف المرتكبة ضد المتظاهرين ومعارضي نظام القذافي السابق في عام 2011، بما في ذلك الجرائم المرتكبة في أثناء الاحتجاز. وأصدر المكتب أربعة أوامر قبض علنية فيما يتعلق بهذه الجرائم. وفي الوقت الحاضر، ثمة أمر قبض علني معلق فيما يتعلق بهذا التحقيق، وهو الأمر بالقبض على سيف الإسلام القذافي.

38 - ويواصل المكتب استكشاف فرص القبض والمقاضاة فيما يتعلق بهذا المسار من التحقيق. ولا يتابع المكتب مسارات تحقيق جديدة فيما يتعلق بهذه الأولوية.

(ب) مرافق الاحتجاز

39 - لا يزال التصدي للإفلات من العقاب على الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي والمرتكبة ضد الليبيين وغير الليبيين في مراكز الاحتجاز في ليبيا يمثل أولوية للمكتب. وقد سرّع الفريق وتيرة نشاطه في هذا المسار من التحقيق ويتوقع تحقيق نتائج مهمة في خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

40 - وفي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، عزز المكتب تعزيزا كبيرا جمعَه وتحليلَه للأدلة فيما يتعلق بطائفة من الجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز في شتى أنحاء البلد الخاضعة لمسؤولية العديد من الجماعات والسلطات المختلفة. وقام الفريق بجمع ما يزيد على 30 من مستندات الفرز وإفادات الشهود، بالإضافة إلى السجلات الطبية والصور الفوتوغرافية والتسجيلات المصورة ذات الصلة بهذا المسار من التحقيق.

41 - وفي هذا الجزء من التحقيق، واصل الفريق الاعتماد على قدرات الطب الشرعي المعززة التي تم إنشاؤها مؤخرا في المكتب لدعم تقييم الإصابات التي يُدعى بأنها لحقت بالمجني عليهم. وفي جميع المقابلات التي أجريت، استعان محققو الفريق بالدعم النفسي-الاجتماعي. وفي هذا التحقيق بالذات، يقدم الفريق دعما كبيرا للشهود في مجال الأمن والمساعدة الطبية/النفسية-الاجتماعية، بوسائل منها الاستعانة بالسلطات المحلية.

(ج) الجرائم المتعلقة بالعمليات التي جرت في الفترة من 2014 إلى 2020

42 - يظل المكتب ملتزما بالسعي إلى المساءلة عن الجرائم المرتكبة في خلال العمليات التي جرت في الفترة من 2014 إلى 2020. وفي مسعاه هذا، واصل المكتب تعزيز تحقيقاته وجمع وتحليل وتقييم الأدلة المتعلقة بهذه الجرائم، بما فيها ما ادعي بارتكابه من عمليات قتل خارج نطاق القضاء واختطاف وتدنيس للجثث واختفاء قسري، كما هو الأمر في حالة عضو البرلمان سهام سرقيوة، وتشريدٍ لآلاف الأشخاص من أماكن منها سِرت وبنغازي ودرنة ومرزق وسبها، وأخذٍ للرهائن وعنف جنسي ونهب وغارات جوية عشوائية واستخدام للألغام وتدمير للممتلكات بما فيه ما ادعي من أن الجيش الوطني الليبي قام في هذا الإطار الزمني في خلال عمليتين عسكريتين. ويحيط المكتب علما بمقتل وزير الدفاع السابق السيد المهدي البرغثي وآخرين، كما يحيط علما بعمليات قتل في الأبيار.

43 - ويقيّم الفريق مدى كفاية الأدلة لاستصدار أوامر قبض في العام المقبل. وكما تم تأكيده في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أحرز المكتب في أجزاء من هذا المسار من التحقيق تقدما كبيرا تأتى إحرازه، على وجه الخصوص، بالدعم المكثف من الناجين وأفراد أسرهم والشهود ومنظمات المجتمع المدني وبفضل مشاركتهم. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل المكتب أيضا جمع عدد كبير من إفادات الشهود ومستندات فرزهم من أجل إحراز تقدم في هذا المسار من التحقيق.

44 - وتجسيدا لالتزامه المستمر بدعم إقامة العدل على المستوى الوطني، قدم المكتب أيضا المساعدة إلى إحدى سلطات إنفاذ القانون والنيابة العامة على الصعيد الوطني في إجراءاتها المحلية فيما يتعلق بهذا المسار من التحقيق في خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

45 - ويواصل المكتب طلب تعاون دولة ليبيا ودول ثالثة أخرى لتعزيز تحقيقاته من خلال تبادل المعلومات وتسهيل اضطلاع المكتب بالمهام التشغيلية.

(د) الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين

46 - لا يزال الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا يشكل مصدر قلق للمكتب. ويشير المكتب إلى القرار 1970 (2011) ويشدد على أهمية تعاون الدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية تعاونا كاملا وتقديمها للمساعدة الكاملة للمكتب في اضطلاعه بأنشطة التحقيق.

47 - ويشير المكتب أيضا إلى قراري مجلس الأمن 2647 (2022) و2702 (2023) حيث *"[أعرب] كذلك عن قلقه البالغ إزاء تهريب المهاجرين واللاجئين والاتجار بالبشر عبر ليبيا، وإزاء الحالة التي يواجهها المهاجرون واللاجئون، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة وتعرضهم للعنف الجنسي والجنساني"*. وشدد قرار مجلس الأمن 2698 (2023) *"على أنّ المهاجرين، بمن فيهم طالبو اللجوء، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، ينبغي أن يعاملوا معاملة تراعي إنسانيتهم وتحفظ كرامتهم، وأن حقوقهم ينبغي أن تُحترَم احتراما تاما، [...] [وأكد] من جديد ضرورة وضع حد لما يشهده البحر الأبيض المتوسط، قبالةَ الساحل الليبي، من استفحال مستمر لعمليات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وتعريض أرواحهم للخطر [...]"*

48 - وفي 22 آذار/مارس 2024، أبلغت المنظمة الدولية للهجرة عن اكتشاف مثير للجزع يتعلق بقبر جماعي في جنوب غرب ليبيا، حيث قام فريق من خبراء الطب الشرعي التابع لجهاز المباحث الجنائية بإدارة المختبرات والأدلة الجنائية باستخراج 65 جثة مجهولة الهوية لمهاجرين. ولم يتم الكشف عن مزيد من المعلومات بشأن ظروف وفاتهم أو أسبابها أو طريقتها. وتفيد المنظمة الدولية للهجرة بأنه من المعتقد مع ذلك أنهم ماتوا في أثناء عملية تهريبهم عبر الصحراء. وينضم المكتب إلى المنظمة الدولية للهجرة في التسليم بضرورة تعزيز السلطات على طول طريق التهريب للتعاون الإقليمي لضمان سلامة المهاجرين وحمايتهم بغض النظر عن وضعهم وفي جميع مراحل رحلتهم.

49 - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل المكتب الدفع بعجلة التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين وتعزيزه. وقام بذلك من خلال التعجيل بتحقيقاته المستقلة، وعن طريق شراكته وتعاونه المكثف مع التحقيقات وأنشطة التحليلات التي أجراها أعضاء الفريق المشترك. ومن خلال الاجتماعات الحضورية الأسبوعية وتبادل الآراء عن بعد على المستوى التشغيلي مع أعضاء الفريق المشترك، واصل المكتب متابعة القضايا المستقبلية متابعة فعلية. وفي خلال هذه الاجتماعات، ناقش الخبراء والمحللون ومسؤولو إنفاذ القانون الوضع الراهن في تحقيقاتهم وعملياتهم.

50 - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ساعدت هذه الاجتماعات المنتظمة في تنسيق أعمال التحقيق والتحليل بين الشركاء وتقييمه وتقسيمه. ومن خلال دمج الجهود المشتركة، يعمل المكتب والشركاء المحليون بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والسرعة، ويستفيدون من عمل بعضهم بعضا، ويمنعون تكرار الأنشطة ويضمنون عدم تعرض المجني عليهم الضعفاء للصدمة مرة أخرى من جراء تعدد المقابلات. ويعمل المكتب حاليا على سبيل الأولية في الوقت الراهن، مع السلطات المحلية في التحليل المشترك لمئات الإفادات الداعمة لتحقيق المكتب.

51 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، عُقد اجتماعان مهمان لمواءمة عملنا. حيث عقد الفريق المشترك اجتماعا استراتيجيا وقع فيه الشركاء واليوروبول تمديدا لاتفاق الفريق المشترك، تسليما بأن هذه التحقيقات تتطلب التزاما واستثمارا طويل المدى للبناء على أساس متين. وأكد المكتب التزامه تجاه الفريق المشترك وسيواصل هذا المسار من التحقيق بعد الاستكمال المتوخى لمرحلة التحقيق في الحالة في ليبيا. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023 أيضا، اجتمعت هيئات إنفاذ القانون ووكلاء النيابة العامة من هولندا والفريق لوضع إطار للتحقيقات المركزة والتعاون المكثف.

52 - وعُقد اجتماع على مستوى الخبراء في 6 آذار/مارس 2024 للمضي قدماً في التحقيقات والتقدم إلى المراحل القضائية التمهيدية.

53 - وفي 16 نيسان/أبريل 2024، قدم وكلاء النيابة العامة الهولنديون مذكرات في إطار الإجراءات ضد من يُدَّعى بأنه مهرب إريتري محتجز في هولندا. ويُحتجَز حاليا في الإمارات العربية المتحدة في انتظار تسليمه إلى هولندا إريتريٌّ آخر يُدَّعى بأنه مهرب. والرجلان متهمان، في جملة أمور، بالمشاركة في منظمة إجرامية ضالعة في تهريب البشر وأخذ الرهائن والابتزاز والعنف بما في ذلك العنف الجنسي. وقد أجريت هذه التحقيقات بالتعاون مع هيئة الشرطة الملكية الهولندية وإيطاليا والمحكمة الجنائية الدولية واليوروبول والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

54 - وكما ورد سابقا، وفي إطار تواصل المكتب مع السلطات الوطنية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، أحال المكتب طلبات المساعدة إلى خمسة بلدان، بما في ذلك طلب كميات كبيرة من المعلومات والأدلة المحددة، ولا سيما الأدلة الرقمية. وسيستخدم الفريق بنيته التحتية التكنولوجية المُجدَّدة لترجمة هذه المعلومات وتحليلها. وتلقى الفريق معلومات ومساعدة من ثلاثة بلدان في هذا المسار من التحقيق.

55 - وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن الفريق من جمع ما يزيد على 10 مستندات فرز وإفادات ذات صلة بهذا المسار من التحقيق، بعضها بالاشتراك مع الشركاء المحليين، وبدعم من خبراء علم النفس الاجتماعي.

56 - وتمكن المكتب من الاجتماع والتواصل مع الشهود ومنظمات المجتمع المدني في خمسة بلدان مختلفة في أوروبا وأفريقيا. وشملت هذه الاجتماعات ما يزيد على 25 منظمة من منظمات المجتمع المدني التي تشارك في مجموعة واسعة من الأنشطة. ويعترف المكتب بدورها وجهودها في السعي لتحقيق العدالة للمجني عليهم في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، كما يعترف بشمولية أبحاثها ووثائقها.

57 - وكما هو الحال في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، فإن روايات المهاجرين المجني عليهم في الجرائم تصور باستمرار أنماطا منهجية من العنف وما ادعي ارتكابه من أعمال اغتصاب وضرب وتعذيب ومعاملة قاسية في أثناء رحلتهم. ويشمل هذا روايات

عن احتجاز أطفال في المستودعات ومراكز الاحتجاز وروايات عن مهاجرين ذكور أجبروا على المشاركة في الأعمال العدائية في أثناء خضوعهم لسيطرة الميليشيات. وتعرض جميع الضحايا تقريباً للضرب والتعذيب، ومات بعضهم جوعا أو هلكوا متأثرين بجراحهم. وهناك أشكال أخرى من الأدلة تؤكد هذه الروايات.

58 - ولدعم أنشطة المكتب، بما في ذلك داخل الفريق المشترك، فإنه يتطلع إلى تعزيز خبرته القانونية في هذا الجزء من التحقيق في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

ثالثا- تقييم التقدم المحرز والتحديات

59 - وكما ورد بيانه أعلاه، واصل المكتب، في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، إحراز تقدم في المعايير الرئيسية المحددة في تقريره الأخير. ويقدم في هذا الفرع لمحة عامة موجزة عن تقييم عمله على ضوء تلك المعايير، كما يقدم ملخصا للتحديات القائمة التي يواجهها تنفيذ الولاية الموكولة إليه من المجلس. وهذا ما يحدد جماعيا سياق عرض خريطة الطريق لاستكمال مرحلة التحقيق في أنشطته على النحو المبين في الفرع الرابع.

(1) تقييم الأهداف في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير

- **تسريع الأنشطة بهدف الانتهاء من أنشطة التحقيق عبر عدد من مسارات التحقيق في الفترات المشمولة بالتقارير القادمة:** استوفي هذا المعيار جزئيا وسيتواصل إحراز تقدم في خلال الفترات المشمولة بالتقارير التالية في إطار خريطة الطريق المقترحة.
- **تعزيز التعاون مع الدول، بما فيها ليبيا، لدعم تطوير وعرض قضايا إضافية على المستويين المحلي والدولي، بما يتماشى مع مبدأ التكامل:** لقد تم استيفاء هذا المعيار في الفترة المشمولة بهذا التقرير. إذ أحرز تقدم كبير في مجال التعاون. وتعاون المكتب مع عدد من الدول لإحراز تقدم في المساءلة لدى الهيئات القضائية الوطنية وفي المحكمة الجنائية الدولية. وحصل المكتب على تأشيرات دخول إلى ليبيا في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير والفترة المشمولة بالتقرير التالي، وأجرى زيارتين إلى ليبيا في كانون الأول/ديسمبر 2023 ونيسان/أبريل 2024. وتمكن المكتب من الاجتماع بالسلطات الليبية لمناقشة عمله وسبل التعاون مع المكتب وتقديمه للدعم. ويظل هذا المعيار معيارا قائما، وسيواصل المكتب منحه الأولوية في خريطة الطريق لاستكمال مرحلة التحقيق وما بعدها.
- **مواصلة تعزيز التواصل مع المجتمع المدني:** لقد استوفي هذا المعيار، بطرق من بينها عمل الفريق ونائبة المدعي العام في طرابلس وتونس العاصمة، وإيفاد بعثة التوعية المشتركة مع قلم المحكمة للعمل مع المجتمع المدني في ليبيا. ويشدد المكتب على الصعوبات التي تواجه التعامل مع منظمات المجتمع المدني الليبية بسبب الوضع القانوني الحالي في ليبيا فيما يتعلق بهذه التفاعلات.

- **زيادة تعزيز عملية جمع الأدلة الجنائية وتسخير قدرات الشركاء في مجال الأدلة الجنائية داخل ليبيا وخارجها. وسيشمل ذلك إرسال بعثة تقنية واحدة على الأقل إلى ليبيا لدعم السلطات المحلية في جمع وتحليل الأدلة الجنائية:** لقد استوفي هذا الهدف جزئيا. وأرسل المكتب خبيرا في الأدلة الجنائية إلى ليبيا في كانون الأول/ديسمبر 2023. ولم يتمكن الخبير من الاجتماع بالسلطات الليبية أو خبراء الأدلة الجنائية في خلال هذه الزيارة، لكنه تمكن من الحصول على معلومات وتقديم الخبرة لوكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وللدوائر الدبلوماسية. وستولى الأولوية لهذه الاجتماعات في زيارة الفريق القادمة لليبيا. ويستفيد الفريق من خبرة طبيب في الطب الشرعي السريري لدعم التحقيق في ليبيا.
- **تقديم طلب إصدار أمر (أو أوامر) قبض في إطار مسارات التحقيق ذات الأولوية:** يواصل المكتب سعيه جاهدا لتقديم طلبات إصدار أوامر قبض إضافية فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. وكما وردت الإشارة إليه أعلاه وكما هو مبيّن في الفرع الرابع، فإنه انتقل الآن أيضا إلى مرحلة استكمال طور التحقيق في مسارات التحقيق الرئيسية، مما يعكس التقدم المحرز في أنشطة التحقيق.
- **مواصلة تطوير الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في المكتب لدعم التحقيق في ليبيا، مع قدرة الفريق على الاعتماد على موارد التسجيل المصورة والصوتية بشكل أكثر فعالية في إطار أنشطة التحقيق والتحليل:** لقد استوفي هذا المعيار جزئيا. فمنذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، التي نجح الفريق في خلالها في نقل عملية حفظ الأدلة لدينا إلى نظام إدارة الأدلة المتطور القائم على الحوسبة السحابية في المكتب، ركز الفريق على إدخال تحسينات على الترجمة الآلية وتحليل الصور وتحليل التسجيلات المصورة والصوتية. ويعمل المكتب الآن على استيعاب هذه الوظائف في أنشطة التحقيق والتحليل اليومية.
- **تعزيز الموارد عبر الفريق من أجل ضمان إمكانية تحقيق النواتج المتوخاة المذكورة أعلاه.** يحتاج المكتب إلى دعم إضافي لاستيفاء هذا المعيار نظرا للقيود العامة الواردة على الموارد، والوارد بيانها في الوثائق السنوية لميزانية مكتب المدعي العام المقدمة إلى جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية.

(2) التحديات الرئيسية

60 - لا تزال المسائل الأمنية تشكل تحديا من التحديات الرئيسية التي تواجه عمل المكتب في التحقيق في ليبيا. فالاشتباكات المسلحة التي أفادت التقارير بوقوعها مؤخرا في طرابلس وما حولها بين الشرطة القضائية وجماعة مسلحة أخرى علامة تدل على الوضع الأمني الهش. ولا تزال وكالات إنفاذ القانون تواجه صعوبات في عملها في مواجهة الميليشيات القائمة. ولم تُنفّذ بعدُ بشكل كامل المحاولة التي أعلنت عنها الحكومة الليبية في شباط/فبراير 2024 لإجلاء ميليشيات معينة من مواقع أمنية في طرق طرابلس وساحاتها العامة ومؤسسات الدولة. وتزعم بعض التقارير أن هذا التعهد سيظل صعب التنفيذ في المستقبل القريب.

61 - ويحيط المكتب علما بالتقرير الأخير للممثل الخاص السابق للأمين العام، عبد الله باثيلي، المقدم إلى مجلس الأمن في 16 نيسان/أبريل 2024، والشواغل الخطيرة التي أثارها بشأن المسائل المتنازع عليها في قوانين الانتخابات وتشكيل حكومة موحدة، والإجرام المتواصل الذي ترتكبه قوات الأمن في شتى أرجاء ليبيا دون أن يطولها عقاب، والتهديدات الكبيرة التي تعرض السكان المدنيين للخطر في غمرة تزايد التوترات والاشتباكات المسلحة. ويحيط المكتب علماً بتقارير الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني

بشأن التحديات التي يواجهها القضاء الليبي. ويود المكتب أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام باثيلي على دعمه لمهمة المكتب في خلال فترة ولايته.

62 - وفي تقارير سابقة، وضع المكتب مقاييس واضحة للتعاون الناجح مع السلطات الليبية. ويظل من المحتم أن تكون لدى المكتب خطوط اتصال مفتوحة مع السلطات الليبية وأن تتم الاستجابة في الوقت المناسب لدعم عملنا على النحو المنصوص عليه في القرار 1970 (2011).

63 - غير أنه كما وردت الإشارة إليه أعلاه، تحققت خطوات مهمة في الفترة المشمولة بهذا التقرير تمثلت في زيارتين إلى ليبيا والعمل البناء مع السلطات بشأن طائفة من المسائل هذا الشهر. وكخطوة مهمة، أصدرت السلطات الليبية تأشيرات دخول متعدد لعدد من أعضاء المكتب لمدة ستة أشهر، الأمر الذي سيعزز عملنا في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

64 - ويرحب المكتب بتواصل السلطات الليبية مستقبلا للعمل على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في المساءلة على الجرائم المرتكبة في شتى أنحاء ليبيا. وكما ورد بيانه أعلاه، تدل عمليات التواصل الأخيرة على إمكانية توقع مسارا أكثر إيجابية في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

65 - وكما وردت الإشارة إليه أعلاه أيضاً، تظل إتاحة الموارد الأساسية تشكل تحدياً يواجهه المكتب في تنفيذ أنشطته في هذه الحالة في ليبيا وفي غيرها من الحالات. وسيواصل المكتب العمل من أجل تعزيز موارده لضمان تحقيق نتائجه المتوخاة. ويأمل المكتب أن تتم تلبية طلبه للحصول على موارد إضافية لعام 2025 من أجل تمكينه من تحقيق النتائج المتوخاة والمتوقعة منه فيما يتعلق بالحالة في ليبيا والمضي قدما نحو تحقيق نجاح في الولاية المنصوص عليها في القرار 1970 (2011).

رابعا- التطلع إلى المستقبل – خريطة طريق لاستكمال مرحلة التحقيق في الحالة في ليبيا

(1) السياق: التقدم المحرز وحتمية الإنجاز

66 - منذ أن أحال المجلس الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية بمقتضى القرار 1970 (2011)، التزم المكتب بمحاسبة مرتكبي الجرائم المندرجة في اختصاصه، بالتعاون مع جميع الشركاء.

67 - وفي أعقاب هذه الإحالة، اتخذ المكتب والمحكمة على نطاق أوسع بعض الخطوات المهمة نحو المساءلة على هذه الجرائم. ولئن كان بعض هذه الإجراءات الملموسة يمكن الإبلاغ عنه علنا، فإنه لا يمكن إدراج عناصر أخرى في تقارير المكتب. بل يجب موازنة إبراز التقدم الذي تحرزه المحكمة مع الالتزام الأهم تجاه الشهود بموجب نظام روما الأساسي بحماية سلامتهم ورفاههم البدني والنفسي وكرامتهم وخصوصيتهم. ونتيجة لذلك، يجب الحفاظ على مستوى صارم من السرية بشأن بعض النتائج.

68 - غير أنه يمكن للمكتب أن يؤكد أن هناك زيادة كبيرة في الزخم الذي تشهده تحقيقاته منذ وضع الاستراتيجية المُجدَّدة في عام 2022، وأن المعايير الرئيسية في مسارات التحقيق ذات الأولوية قد استوفيت.

69 – وبينما نقوم بتقييم التقدم المحرز ونضع خريطة طريق للإنجاز، فإنه من المسلم به أيضا أن الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة والمرتبطة ارتباطا كافيا بحالة الأزمة في عام 2011 لا تزال تُرتكب.

70 – غير أن المكتب لا يستطيع التحقيق بشكل واقعي في كل حادث إجرامي يندرج ضمن اختصاص المحكمة في ليبيا ومقاضاة مرتكبيه؛ وليس من دوره القيام بذلك. بل يتمثل دوره – والتحدي الذي يواجهه – في ضمان ألا يفلت مرتكبو أشد الجرائم خطورة من العقاب، وأن يعكس أي تحقيق أو مقاضاة، قدر الإمكان، النطاق الحقيقي للإجرام في الحالة في ليبيا.

71 – وعند اختيار الحوادث ذات الأولوية للتحقيق فيها، يأخذ المكتب في الاعتبار عوامل من قبيل خطورة الجرائم، ومستوى مسؤولية مرتكبيها، ووصف الجرائم بما يعكس النطاق الحقيقي للإجرام، وتوافر أدلة موثوق بها، وفرص التحقيق، والتعاون الدولي والمساعدة القضائية لدعم تحقيقاته، واستتباب الأمن، وإمكانية إلقاء القبض، ومصالح العدالة.

72 – وبالاستناد إلى معايير العمل هذه، حددت استراتيجية التحقيق المُجدَّدة التي أورد المكتب تفاصيلها في تقرير نيسان/أبريل 2022 مسارات التحقيق ذات الأولوية والمقياس الأساسي لنجاح المكتب. وتضمنت هذه الاستراتيجية تقييم المكتب للاختيار الأجدى للحوادث التي يجب التحقيق فيها. وكما ورد بيانه أدناه، أكدت عملية التشاور التي أجراها المكتب أن هذا التقييم لا يزال صالحا فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية التي تتطلب إجراء تحقيق.

73 – وفي أثناء تنفيذ هذه الاستراتيجية المُجدَّدة، أكد المدعي العام أيضاً في تقاريره وإحاطاته المقدمة إلى المجلس رأيه الواضح والقائل بأنه يجب على المكتب أن يُظهر الرغبة والقدرة على الانتهاء بنجاح من أنشطة التحقيق فيما يتعلق بالولاية التي أناطه بها المجلس بموجب القرار 1970 (2011). وكما أفاد به المدعي العام المجلس مرارا وتكرارا في سياق الإحالتين المنوطتين بالمكتب حتى الآن، لا يمكن النظر إليهما على أنهما قصص لا تنتهي أبدا. بل ينبغي معالجتهما باستعجال وتركيز بهدف إنجاز الولاية الحالية التي حددها المجلس.

74 – وهذه النية الواضحة للمكتب للمضي قدما نحو إنجاز مرحلة التحقيق في عمله بشأن الحالة في ليبيا يدعمها أيضا نهج سياساتي أوسع ورد في خطته الاستراتيجية للفترة 2023–2025.[3] وفي إطار هذا النهج الاستراتيجي المُجدَّد، أعرب المكتب عن رغبته في تقليل عدد التحقيقات الجارية التي يجريها المكتب وتعميقها، مما سيسمح له بتركيز الموارد على عدد أكثر تحديدا من الحالات، ويتيح له بالتالي تحديد منهاج لإحداث أثر أعمق في هذه الحالات بالسرعة التي يقتضيها الحال.

75 – وقد تم أيضا بيان هذا النهج السياساتي وتنفيذه على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية من خلال الإعلان عن اختتام مرحلة التحقيق فيما يتعلق بالحالات في جمهورية أفريقيا الوسطى[4]، وجورجيا[5]، وأوغندا[6] وكينيا[7].

[3] https://www.icc-cpi.int/news/office-prosecutor-strategic-plan-2023-2025
[4] https://www.icc-cpi.int/news/prosecutor-international-criminal-court-karim-aa-khan-kc-announces-conclusion-investigation-0
[5] https://www.icc-cpi.int/news/prosecutor-international-criminal-court-karim-aa-khan-kc-announces-conclusion-investigation
[6] https://www.icc-cpi.int/news/statement-prosecutor-international-criminal-court-karim-aa-khan-kc-announcing-his-decision
[7] https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-deputy-prosecutor-nazhat-shameem-khan-announcing-her-decision-conclude

76 - ويعكس النهج الوارد توضيحه في خريطة الطريق أدناه لاختتام مرحلة التحقيق في الحالة في ليبيا خطوة أخرى في تنفيذ هذا النهج الاستراتيجي الشامل للمكتب، مع ضمان تحديد مسار واضح لإنجاح استكمال الولاية التي أناطه بها المجلس على نحو يمكن اعتباره إحقاقا لحقوق المتضررين من الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

(2) عملية جماعية: وضع خريطة طريق لاستكمال مرحلة التحقيق

77 - يدرك المكتب أن ثمة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الذين لهم مصلحة مشروعة في إنجاح تنفيذ الولاية المنصوص عليها في القرار 1970 (2011)، وفي تقييم ما إذا كان المكتب قد حقق التوقعات المشروعة للمجني عليهم والناجين.

78 - وتجسيدا لذلك، تعاون المكتب مع جميع الشركاء الرئيسيين على مدار الأشهر الستة الماضية من أجل تطوير خريطة الطريق الأولية هذه لاختتام مرحلة التحقيق. وقد شمل ذلك إجراء مناقشات مخصصة مع المجتمع المدني والسلطات الليبية والسلطات الوطنية وجميع أعضاء مجلس الأمن.

79 - وفيما يتعلق بالسلطات الوطنية، أتاحت الزيارتان الرسميتان اللتان أجراهما المكتب إلى ليبيا، ولا سيما زيارة نائبة المدعي العام خان إلى طرابلس في نيسان/أبريل 2024، الفرصة للنظر المتعمق في الآثار والفرص التي يمكن أن يؤدي إليها اختتام مرحلة التحقيق. وكما ورد أعلاه، كانت للاجتماع بين نائبة المدعي العام خان وسعادة النائب العام الليبي أهمية خاصة في هذا الصدد، إذ تناول التعاون فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية والمقاضاة المحتملة، كما تناول خصوصا النظر في الدعم الذي يمكن أن يقدمه المكتب للسلطات الليبية. وقد عمل المكتب أيضا مع سفارة ليبيا في لاهاي في إطار وضع خريطة الطريق هذه.

80 - وفي إطار عمل المكتب مع السلطات الليبية، تلقى إشارة تفيد باستعدادها الإيجابي لاستكمال مرحلة التحقيق من عمله بشأن هذه الحالة، وكذلك الرغبة في مناقشة العمل مع المكتب بعد هذه المرحلة في سياق أنشطة التكامل.

81 - وبالإضافة إلى تواصل المكتب المثمر مع السلطات الليبية، تشاور أيضا مع السلطات الوطنية في الدول التي يعمل معها حاليا في إطار تعاون واسع النطاق في سياق الفريق المشترك بشأن الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا. وفي ذاك العمل، أكد المكتب التزامه بمواصلة الدعم الفعلي للفريق المشترك بعد عام 2025. وينعكس هذا الموقف في الإجراءات المقترحة المُفضية إلى الاختتام المتوقع لمرحلة التحقيق في عام 2025 وفي الأنشطة التكميلية المقرر أن تستمر بعد هذا الإطار الزمني.

82 - وما فتئ المكتب يعمل أيضا مع شركائه في المجتمع المدني كأساس لتطوير خريطة الطريق هذه، داخل ليبيا وخارجها. وقد شمل هذا عقد اجتماع لنائبة المدعي العام خان مع المعنيين من منظمات المجتمع المدني ومجموعات المجني عليهم في كل من طرابلس وتونس العاصمة في نيسان/أبريل، كما شمل العمل المستمر للفريق مع شركائه في المجتمع المدني، افتراضيا وحضوريا. وفي إطار تلك المناقشات، أوضح المكتب أيضا الكيفية التي ترتبط بها خريطة الطريق بسياسة المكتب المعلن عنها مؤخرا فيما يتعلق بالتكامل والتعاون[8]. وفي هذه الاجتماعات، كان شركاء المجتمع المدني واضحين في آرائهم التي تفيد بأنهم يرغبون في أن يواصل المكتب عمله

[8] [حاشية]

في مجال التحقيق والمقاضاة فيما يتعلق بهذه الحالة إلى ما بعد عام 2025، في حين أكد المكتب اعتقاده بأنه قادر على تحقيق إنجازات كبيرة ضمن الإطار الزمني المحدد لاستكمال التحقيق المنصوص عليه في خريطة الطريق.

83 - وسعى المكتب أيضا إلى العمل مع المجلس قبل عرض خريطة الطريق، إذ قدم لمحة عامة عن الاعتبارات الرئيسية التي نراعيها في إطار وضع الخريطة وسلط الضوء على المسائل التي يمكن أن ينظر فيها المجلس عند الاستكمال المتوقع لمرحلة التحقيق في كانون الأول/ديسمبر 2025.

84 - ويود المكتب أن يعرب عن تقديره لجميع الجهات الفاعلة التي أسهمت في هذه المناقشات المثمرة في الأشهر الستة الماضية.

(3) الإجراءات المندرجة في إطار خريطة الطريق لاستكمال مرحلة التحقيق: أيار/مايو 2023 - كانون الأول/ديسمبر 2025.

85 - أتاحت عملية التشاور التي أجراها المكتب وضع خطة عمل واضحة للفترة الممتدة حتى نهاية عام 2025 من أجل الاختتام الموفق لمرحلة التحقيق من مراحل عمله فيما يتعلق بالحالة في ليبيا.

86 - واستناداً إلى هذه الالتزامات، وكأساس للعمل في الأشهر المقبلة، يرى المكتب أن التنفيذ الكامل لاستراتيجيته الحالية، عبر مسارات التحقيق الرئيسية الأربعة، من شأنه أن يمثل استجابة ناجحة ونهائية من المكتب للولاية والاختصاص القضائي القائم المنصوص عليهما في قرار المجلس 1970 (2011). ومن ثم فإن إنجاز العمل بنجاح عبر مسارات التحقيق الأربعة هذه يحدد إطار خريطة الطريق.

87 - ويعتزم المكتب، الذي يعمل في إطار ''النهج الثنائي المسار'' المبين في سياسته في التكامل والتعاون، تسريع وتيرة أنشطة التحقيق على مدى الأشهر الثمانية عشر المقبلة من أجل دعم طلب إصدار أوامر قبض إضافية من المحكمة وإنجاز إجراءات ملموسة داخل الولايات القضائية الوطنية فيما يتعلق بمسارات التحقيق التالية:

- الجرائم المرتكبة في مرافق الاحتجاز؛
- والجرائم المتعلقة بالعمليات التي جرت في الفترة من 2014 إلى 2020؛
- والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.

88 - واستناداً إلى الزخم الحالي الذي تشهده التحقيقات والجمع المتوقع لمزيد من الأدلة ذات الصلة، يعتقد المكتب أنه سيكون في وضع يسمح له بتقديم طلبات للحصول على أوامر قبض إضافية متعددة عبر مسارات التحقيق هذه حتى نهاية عام 2025، ويسمح له كذلك بدعم المقاضاة في المحاكم المحلية. ويرى المكتب أن إصدار عدة أوامر قبض أخرى، بناء على الطلبات التي يقدمها في الفترة المقبلة، يمثل أحد المعايير الأساسية لإنجاز مرحلة التحقيق بنجاح.

89 - ومن أجل تحقيق هذه النتائج، سيُطلب من المكتب زيادة سرعة تحقيقاته حتى نهاية عام 2025. ولذلك فإن إنجاز خريطة الطريق هذه لا يمثل انخفاضا تدريجيا في النشاط، بل يعكس إعادة تكثيف لجهود التحقيق من أجل اختتام موفق لتنفيذ ولايته.

90 - وكما وردت الإشارة إليه أعلاه، وتماشياً مع التقارير السابقة، فإن المكتب لا يتبع مسارات جديدة في التحقيق فيما يتعلق بأعمال العنف التي وقعت عام 2011 في ليبيا. وستركز الأنشطة في الفترة المقبلة فيما يتعلق بهذه الأولوية على أنشطة التعقب والقبض، استنادا إلى التقييم المستمر للأدلة التي جُمعت حتى الآن.

91 - وبالتوازي مع هذه الأنشطة، سيركز المكتب أيضا بشكل متزايد على تعقب الهاربين، والتحقيقات المالية، واستراتيجيات القبض من أجل إحراز تقدم نحو إنجاح المقاضاة والمحاكمة وإرساء الأسس لمزيد من الإجراءات في هذا الصدد في خلال مرحلة القضاء والتكامل الوارد بيانها أدناه. ويدرك المكتب أن التقييم النهائي لنتائجه في هذه الحالة يجب أن يستند إلى الإجراءات المتخذة في قاعة المحكمة، سواء في سياق الإجراءات المحلية، أو حتى في المحكمة الجنائية الدولية نفسها، وهو أمر بالغ الأهمية.

92 - ولذلك، يعتبر المكتب أن القيام بالإجراءات أمام المحكمة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا قبل نهاية عام 2025 هو معيار أساسي إضافي للنجاح في إطار خريطة الطريق.

93 - وعملا بورقة سياسة المكتب العامة الجديدة في التكامل والتعاون، سيواصل المكتب أيضا جهوده الرامية إلى دعم السلطات المحلية في كل مسارات التحقيق، بما فيها التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال شراكته المستمرة مع الفريق المشترك في عمله.

94 - وبينما يواصل المكتب تحقيقاته المستقلة في خلال هذه المرحلة، سيواصل أيضا السعي إلى تعميق تعاونه مع السلطات الليبية، وسيسعى خصوصا إلى تحديد المجالات التي يمكنه فيها تقديم الدعم التقني لعملها. وكما وردت الإشارة إليه أعلاه، أجريت مناقشات إيجابية في هذا الصدد في خلال زيارة نائبة المدعي العام نزهة شميم خان إلى ليبيا في أبريل/نيسان. ولدعم أنشطة التكامل هذه، يواصل المكتب العمل على إنشاء مكتب داخل البلد في طرابلس. وستظل هذه المسألة تشكل أولوية في الأشهر المقبلة.

95 - ويؤكد المكتب أن التعاون والتكامل أساسيان لإحراز هذا التقدم ولتحقيق المساءلة. ولعله بالإمكان تحقيق مستوى من المساءلة إذا دُعِّم النظام القضائي الليبي. غير أن المكتب يلاحظ أن بعض الجرائم وبعض الجماعات المرتكبة للجرائم لا تزال خارج نطاق المقاضاة للسلطات الليبية المختصة.

96 - وفي ختام مرحلة التحقيق فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، سيؤكد المكتب أنه أكمل التحقيقات الأساسية عبر مسارات التحقيق الأربعة الرئيسية المبينة أعلاه. وهذا يعني أن المكتب لن يسعى بعدئذ إلى تقديم طلبات لاستصدار أوامر قبض بعد هذه النقطة.

97 - وفي هذه المرحلة، قد يرغب المجلس في النظر في اتخاذ إجراء ملائم يعكس استكمال مرحلة التحقيق، بما في ذلك النظر في الحاجة إلى تقديم المكتب للتقارير في الوقت الذي ينتقل فيه إلى المرحلة القضائية من عمله ويجري فيه تنفيذ أنشطة التكامل بالشراكة مع ليبيا والسلطات الوطنية الأخرى.

(4) الإجراءات التالية لاستكمال مرحلة التحقيق: مرحلة القضاء والتكامل

98 - سيمثل استكمال مرحلة التحقيق فيما يتعلق بالحالة في ليبيا لحظة فاصلة في العلاقة بين المكتب ومجلس الأمن.

99 – غير أنه ستكون ثمة حاجة مستمرة إلى قيام المكتب بنشاط فيما يتعلق بالحالة في ليبيا بعد نهاية عام 2025 حرصا على أن يكون مستعدا للمحاكمة فيما يتعلق بجميع أوامر القبض الصادرة عن الدائرة التمهيدية في خلال مرحلة التحقيق. وسيتطلب ذلك بذل المكتب لجهود متواصلة لصون الأدلة وإرساء الأسس لعمليات القبض والمقاضاة الناجحة عبر مسارات التحقيق الأربعة ذات الأولوية المبينة أعلاه.

100 – وفي خلال المرحلة القضائية من مراحل الأنشطة، يعتزم المكتب ضمان مقاضاة العديد من الأفراد، عبر مسارات التحقيق الرئيسية المبينة في استراتيجية التحقيق المُجدَّدة وخريطة الطريق هذه.

101 – وبصورة موازية، واستنادا إلى المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في خلال فترة التشاور هذه، سيواصل المكتب أيضا تطوير وتنفيذ أنشطة التكامل مع السلطات الوطنية ذات الصلة، بما فيها السلطات الليبية. وستُنفّذ هذه الأنشطة بما يتماشى مع السياسة الجديدة للمكتب فيما يتعلق بالتكامل والتعاون، وبما يعكس أيضا الممارسة القائمة فيما يتعلق بالحالات التي عالجها المكتب والتي انتقلت بالفعل من مرحلة التحقيق إلى مرحلة القضاء والتكامل، مثل الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

102 – وستشمل أنشطة التكامل الجارية هذه العمل المستمر مع الفريق المشترك بشأن الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. ويظل المكتب ملتزماً بقوة بهذه الشراكة.

103 – ويشدد المكتب على أنه بعد عام 2025، سيظل على عاتق ليبيا واجب التعاون مع المحكمة على النحو المنصوص عليه في ولايتها بمقتضى القرار 1970 (2011) إذ سيستمر بعد هذا التاريخ عمل المكتب فيما يتعلق باستراتيجية القبض وتعقب الهاربين وصون الأدلة والمقاضاة والمحاكمات في المحكمة.

خامسا– الخاتمة

104 – في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استمر إحراز تقدم في التحقيق في الحالة في ليبيا واتُّخذ المزيد من الخطوات لتنفيذ المبادئ والأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية المُجدَّدة التي حددها المدعي العام في نيسان/أبريل 2022. ويظل المكتب ملتزما بتنفيذ هذه الاستراتيجية كأساس للتنفيذ الفعال للولاية التي أناطه بها المجلس فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، ولاسيما وأن المكتب يتطلع إلى استكمال مرحلة التحقيق بحلول نهاية عام 2025.

105 – وقد انتقلت أنشطة التحقيق إلى مرحلة متقدمة في عدد من مسارات التحقيق الرئيسية. ففي عدد من مسارات تحقيقه، يتحرك المكتب فعلا صوب استكمال المرحلة الأولى من التحقيق مركزا موارده على القبض والمقاضاة.

106 – وبينما يسعى المكتب إلى زيادة تعزيز هذا التقدم وتسريع وتيرته في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، فإنه سيستفيد من الابتكارات المستمرة التي يتم إدخالها في إطار العمل التحليلي والتكنولوجي، في الوقت الذي يسعى فيه أيضا إلى زيادة تعميق تعاونه وتآزره مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بما في ذلك جماعات الناجين والدول ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية.

107 - وفي ضوء الالتزام المُجدَّد للسلطات الليبية المختصة بتيسير وصول المكتب إلى ليبيا، ولاسيما من خلال إصدار تأشيرات دخول متعدد، يتوقع المكتب أن يتمكن من تسريع وتيرة التعاون في ليبيا في خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وسيشمل ذلك الدفع قدما بالعمل من أجل إنشاء وجود ميداني معزَّز في طرابلس لمواصلة تعزيز أنشطة المكتب المتفق عليها في مجال التعاون والتكامل، وتكثيف عمله مع السلطات الليبية والناجين وأسر المجني عليهم.

108 - وسيكون لتحقيق هذا الوجود قيمة وأهمية بالغة في الوقت الذي يسرع فيه المكتب وتيرة عمله لتنفيذ خريطة الطريق من أجل استكمال مرحلة التحقيق في ليبيا في الأشهر الثمانية عشر القادمة.